

التباين الزمني للجرائم في محافظة بابل بين عامي (٢٠١٣,٢٠١٧)

الباحث/ حسنين علي محمد

أ.د عبد الزهرة علي الجنابي

جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abdul ٢٠١٦.hum @ gmail.com

الخلاصة :

تعد الجريمة ظاهرة سلبية اهتمت بها الدراسات الانسانية وهي ظاهرة اجتماعية قديمة, ومن المنظور الجغرافي فقد عرفت بأنها ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني والزمني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم, مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات. وقد صنف الجرائم الى عدة انواع منها الجرائم التي تقسم حسب جسامتها, الجرائم التي تقسم جرائم ايجابية وجرائم سلبية, درجة استمرارية الجرائم فمنها جرائم مستمرة ومتجدد ومنها جرائم وقتية, الجرائم التي تقسم جرائم عمدية وجرائم غير عمدية, الجرائم التي تقسم حسب اثارها فمنها جرائم مضرّة بالمصلحة العامة وجرائم يقتصر ضررها على جماعة معينة. فقد اصبحت الجريمة مجالا خصباً للبحوث والدراسات العلمية. وعلم الجغرافية هو احد العلوم الذي يمتلك أفقاً شمولي التفكير لتناول ظاهرة الجريمة من حيث الوصف والتحليل والبحث عن الاسباب وعلاقتها بالأبعاد المكانية الاخرى. فهناك عدة عوامل جغرافية مؤثرة على الجريمة منها عوامل طبيعية وعوامل بشرية. توصل البحث الى ان اكبر نسبة من الجرائم كانت الجرائم المخلة بالثقة العامة, تلتها الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والاخلاق, ثم المرتكبة ضد الاشخاص وضد الاموال. ويظل عدد الجرائم ونوعها متوافقاً مع الحالة العامة في البلاد ولا يوجد نمط خاص تتصف به حالة الجريمة في المحافظة تختلف به عن مثيلتها في عموم البلاد.

الكلمات الدالة : جرائم , محافظة بابل, بنية الجريمة.

The Temporal Variation of The Crimes in the Province of Babylon between (٢٠١٣,٢٠١٧)

Prof. Dr. Apdul Zahra A. Aljenaby

Researcher Hassanein Ali Mohamed

College of Education For Human Sciences– Universty of Babylon

Abstract :

The crime is a negative phenomenon that has been studied by human studies. It is an old social phenomenon. From a geographical perspective, it is defined as the kind of geography that studies the spatial and temporal organization of the phenomenon of crime in terms of spatial patterns and systems and regional differences of types of crimes. The crimes have been classified into several types, including crimes that are divided according to their severity, crimes that divide positive crimes and negative crimes, the degree of continuity of crimes, including

ongoing and renewed crimes, including temporary crimes, crimes that divide intentional crimes and non-intentional crimes, crimes divided by their effects, And crimes that are limited to a particular group. Crime has become a fertile field for research and scientific studies. Geography is a science that has a holistic thinking to address the phenomenon of crime in terms of description and analysis and search for reasons and their relationship to other spatial dimensions. There are several geographical factors affecting the crime, including natural factors and human factors. The research found that the largest proportion of crimes were crimes against public trust, followed by crimes against freedom, display and morality, and then committed against people and against money. The number and type of crimes are consistent with the general situation in the country and there is no particular pattern of crime in the province that is different from that of the whole country.

Keywords: Crimes, Babil Province, Crime Structure.

١. المقدمة :

الجريمة هي إحدى المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها بلدان العالم عامة ولا سيما البلدان العربية وبأشكال مختلفة، ونظراً إلى أن السلوك الإجرامي يلحق أضراراً بالغة بحياة الناس، ويعيق التقدم والتنمية في البلد، ويسبب أضراراً فيه من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية. فقد عنت بعض التخصصات العلمية في دراسة هذه الظاهرة وكلا ضمن مجاله، وكان للجغرافيا نصيب في دراسة هذه الظاهرة من زاوية تقع ضمن مجال وفلسفة هذا العلم، وبطرق علمية منهجية متخصصة تعتمد على الوصف والتحليل المكاني والزمني وصولاً إلى معالجتها أو الحد من انتشارها ومن أثارها السلبية وذلك ضمن فرع جديد هو جغرافية الجريمة. وهناك عدة تعاريف لجغرافية الجريمة منها بأنها "ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة وتحليل أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية. اختير موضوع الجريمة ميداناً للدراسة لندرة الدراسات فيه وللرغبة في الاسهام بألقاء الضوء المناسب على إحدى المشكلات التي يتعاضم أثارها السلبية على مجتمعنا .

- مشكلة الدراسة :

يمكن عرض مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

١. ما واقع الجريمة في محافظة بابل وخصائصها المختلفة ؟
٢. ما العوامل الأكثر أثراً في زيادة أو التقليل من ارتكابها؟
٣. كيف يمكن الحد من أعداد وأنواع الجرائم وخفض أثارها السلبية على المجتمع ؟

- فرضية الدراسة :

يفترض البحث الآتي :

١. أن ارتكاب الجرائم في تزايد في عددها وفي تنوعها في مجتمع الدراسة, الا انها جرائم عادية على وجه العموم.
٢. أن لعوامل الخصائص المناخية المتطرفة , فضلاً عن تردي الاوضاع الاقتصادية دوراً مهماً في زيادة أعدادها وأوقاتها .
٣. يقتضي الحد منها التعاون ما بين أجهزة الدولة والمجتمع لحل المشكلات المسببة, والتأكيد على جانب الوعي في المجتمع .

- حدود الدراسة :

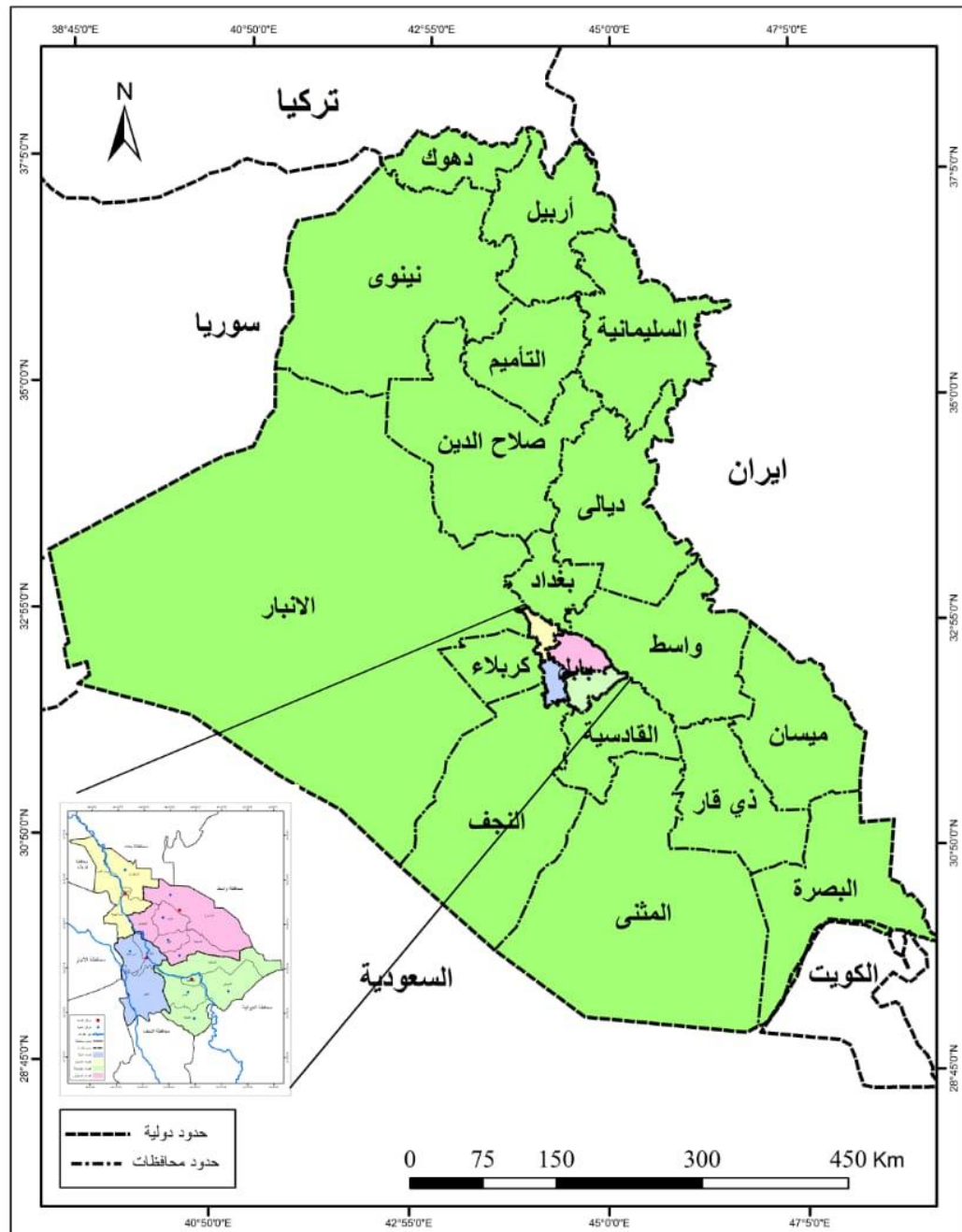
ان الحدود المكانية للدراسة تتمثل في محافظة بابل, التي تحدد فلكياً بين دائرتي عرض (٧° ٣٢' - ٧° ٣٣' ٨" شمالاً وخطي طول (٤٢° ٤٣' - ٤٥° ٥٠' شرقاً, بمساحته (٥١١٩) كم^٢, وبنسبة (١.١٧%) من مساحة العراق الاجمالية البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم^٢. تحد المحافظة من الجهة الشمال محافظة بغداد, ومن الجهة الشرق محافظة واسط, ومن الجهة الجنوب محافظتا النجف والقادسية, ومن الجهة الغرب محافظتا كربلاء والانبار, خارطة (١). تتكون منطقة الدراسة من أربعة اقصية مقسمة الى (١٦) وحدة ادارية. اما الحدود الزمانية فكان دراسة حال الجريمة في محافظة بابل عامي ٢٠١٣, ٢٠١٧ .

- هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى :

١. دراسة التغير في أعداد وانواع الجرائم ما بين عامي (٢٠١٣, ٢٠١٧) والتعرف على انماط الجرائم السائدة.
٢. محاولة التعرف على أبرز العوامل المؤثرة في الجريمة في منطقة الدراسة .
٣. وضع مقترحات آنية ومستقبلية توضع بين أيدي صانعي القرار للحد من الجريمة وآثارها السلبية.

خريطة (١)
موقع محافظة بابل بالنسبة



المصدر/ بالاعتماد على جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة
محافظة بابل الادارية، ٢٠١٨.

٢. المفاهيم والمصطلحات:

٢. ١. مفهوم الجريمة :

بدا ظهور الجريمة مع بداية ظهور الانسان على سطح الارض عندما قتل قابيل أخاه هابيل في العصور القديمة^(١)، وهي ظاهرة اجتماعية تاريخية قديمة، وسلوك لا يمكن استيعابه بشكل كامل، لكونها سلوكاً يحضره القانون بسبب اشباع الغريزة بطريقة شاذة، ويحدد جزاء لمن يقوم به، وتختلف النظرة إلى الجريمة من مجتمع إلى آخر بسبب التباينات في المجتمعات من حيث الطبيعة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فالفعل الذي يعد سلوكاً إجرامياً في مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر^(٢).

٢. ٢. تعريف الجريمة :

تعرف الجريمة لغة بأنها جرم التعدي، واكتساب الإثم، والجرم الذنب، وأجرم أي ارتكب جرماً فهو مجرم، والمجرم المذنب^(٣). وورد على لسان العرب أن جرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرماً أي أذنب. وتطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم، واشتقت من ذلك كلمة إجرام واجرموا، كقوله تعالى (ان الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون)^(٤)، وقوله تعالى (كلوا وتمتعوا قليلاً انكم مجرمون)^(٥)، وتبين هذه الآيات ان الجريمة فعل ما نهى الله عنه، وعصيانا ما أمر الله به، أو بعبارة أخرى عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع الشريف^(٦).

إما من الناحية الاجتماعية فقد عرف الجريمة على أنها أفعال وسلوكيات تتعارض مع المصلحة العامة للجماعة. أي انها تعدّ على معايير المجتمع أو قواعده التي تحكم سلوك أفرادها، وقد تم قصر تعريف الجريمة على أنه سلوك غير اجتماعي بمعنى أنه لا تكون هنالك جريمة إلا إذا صدر سلوك من الفرد يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع^(٧).

ومن الناحية القانونية فقد عرفت الجريمة بأنها سلوك أو فعل امتناع غير مشروع أخل بمصلحة أساسية صادرة عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً^(٨).

ومن الناحية النفسية تعرف الجريمة بأنها ظاهرة نفسية تعود إلى سوء التكيف النفسي من جانب الفرد مع عناصر البيئة التي يعيش فيها والذي من شأنها أن يدفعه إلى ارتكاب الجريمة كمحاولة تعويضية للتخلص من الاضطرابات النفسية التي يعاني منها^(٩).

أما من الناحية الجغرافية فهناك عدة تعريفات لجغرافية الجريمة منها بانها ذلك النوع من الجغرافية الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية. وفي تعريف آخر لـ(هاريسب) إنها جغرافية البوليس ويقصد به معرفة الجناة المحترفين في المناطق ذات الانتشار الأمني الجيد، الأمر الذي يدفعهم للابتعاد عنها فيقل ارتكاب الجرائم فيها، وفي المقابل يعرفون المناطق التي يقل، أو يضعف فيها التواجد الأمني، فيركزون فيها نشاطهم الإجرامي^(١٠).

٢. ٣. جغرافية الجريمة:

يعد جغرافية الجريمة فرع من فروع الجغرافية فهي تعنى بالتعرف على انواع الجرائم وانماطها المكانية التي تبحث عن اسبابها وربطها بالخصائص الجغرافية للمكان والاختلاف الزمني، وخاصة ما تتعلق

بالخصائص الاجتماعية والسكانية والاقتصادية للجناة^(١١). أصبحت الجريمة مجالاً خصباً للبحوث والدراسات العلمية. وعلم الجغرافية هو أحد العلوم الذي يمتلك أفقاً شمولي التفكير لتناول ظاهرة الجريمة من حيث الوصف والتحليل والبحث عن الأسباب وعلاقتها بالأبعاد المكانية الأخرى، فضلاً عن توظيف المفاهيم الجغرافية لدراسة التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة، وأنواعها المكانية ومنظوماتها واختلافاتها الإقليمية مع دراسة العوامل التي أدت إلى تلك الأنماط المكانية للجريمة^(١٢).

يعد كوهن أول من أشار إلى فكرة جغرافية الجريمة وناقشها نقاشاً تفصيلاً في مقالته : جغرافية الجرائم^(*)، وأعقب ذلك فترة ركود في النشر عن الموضوع أخذت حوالي ثلاثة عقود، وبعد هذه الفترة نشطت الدراسات من جديد فظهرت عشرات الأبحاث والدراسات العلمية في بداية السبعينات من القرن الماضي^(١٣).

٢. ٤. أنواع الجرائم :

- تختلف أنواع الجرائم وتصنيفاتها من دولة إلى أخرى بحسب الأنظمة والقوانين المطبقة فيها والمعايير والأسس التي يتم في ضوءها تقسيم الجريمة ومن هذه الأسس تم تصنيف الجرائم على الشكل الآتي^(١٤):
- جسامات الجريمة: ذهبت غالبية التشريعات إلى تقسيم الجريمة وفق جسامتها إلى ثلاثة أنواع هي : جنائيات، جنح، ومخالفات، وذلك وفقاً للعقوبة المقررة لكل جريمة منها، علماً أن هذه التقسيمات تختلف باختلاف الزمان والمكان فما يعد جنائية في وقت ما قد يكون جنحة أو مخالفة في وقت آخر أو العكس، تبعاً للتغير الذي يطرأ على القيم الاجتماعية أو السلطة التي تملك التشريع.
 - إيجابيات الجريمة: تقسم الجرائم وفق إيجابيتها إلى جرائم إيجابية مثل جريمة القتل أو السرقة أو الاحتيال أو تزوير العملات، وإلى جرائم سلبية مثل الامتناع عن القيام بعمل يفرضه القانون مثل التقصير في إنقاذ غريق كان بالإمكان إنقاذه أو الامتناع عن التبليغ عن بعض الجرائم وغيرها.
 - استمرارية الجريمة: تقسم الجريمة وفق درجة استمرارها إلى جرائم وقتية تنتهي بانتهاء الجريمة مثل جريمة القتل أو الاختلاس، وإلى جرائم مستمرة ومتجددة مثل جريمة الخطف والتزوير.
 - القصد الجنائي للجريمة: تقسم الجرائم وفق تعمدتها إلى جرائم عمدية بمعنى يتوافر فيها القصد الجنائي، وإلى جرائم غير عمدية لا يتوافر فيها القصد الجنائي.
 - ضرر الجريمة: تقسم إلى جرائم مضرّة بالمصلحة العامة كجرائم أمن الدولة وجرائم فردية الضرر، أو يقتصر ضررها على جماعة معينة.

٣. الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة :

إهتمت جغرافية الجريمة بالتغيرات الموقع للجرائم، حيث تنوعها وارتباطها بالتغيرات المكانية بحسب ما يتغير في الموقع من صفاتها الجغرافية، ويرتبط تنوع الجرائم من مكان لآخر بتغير التبدلات التي تحصل في البيئات الحضرية ككل، وكذلك في البيئات الريفية، وباختلاف مواقعها الجغرافية، بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض؛ لاختلاف عناصر المناخ من جهة وطبيعة السطح "يابسة أو ماء أو غلاًفاً صخرياً" ونوع استعمالات الأرض من جهة أخرى، هذا فضلاً عن خصوصية الأقليم الجغرافي وعوامله الاقتصادية والاجتماعية^(١٥).

٣. ١. الخصائص الطبيعية :

إن معدل ارتكاب الجرائم يختلف من مكان لآخر، باختلاف العوامل الجغرافية المؤثرة فيها، فالإنسان ابن البيئة يؤثر فيه ويتأثر بها سلباً أو ايجاباً، كما إن التباينات المكانية حقيقة لا يمكن تجاوزها، ولهذه العوامل أثر في تحديد أنواع الجرائم المرتكبة، وأعداد وأوقات حدوثها^(١٦). ويمكن اللقاء الضوء على اهم الخصائص الطبيعية المتعلقة بالجريمة لمنطقة الدراسة وكما يأتي :

الموقع الجغرافي: تقع محافظة بابل وسط العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي، ويحدد هذا الموقع كمية الاشعاع الشمسي الساقط وعدد ساعات النهار وبالتالي درجة الحرارة التي يترتب عليها تحديد نوع وكمية الجرائم المرتكبة. تبدو أهمية هذا الموقع بكونه قد ساعد على جذب عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، وأسهم في تغيير التركيبة العمرية والنوعية للسكان، وكذلك في النسيج الاجتماعي، وظاهرة الهجرة، وكثرة مناطق العبور الى المحافظات الاخرى المجاورة . لتوسطها وترابطها مع باقي المحافظات بشبكة من الطرق والمواصلات، وللموقع الجغرافي أثار مهمة في تحديد أنواع الجرائم، وأعدادها . مما ساعد في ظهور جرائم متعددة ومستحدثة، فيما عدا جرائم التهريب؛ لبعدها عن الحدود الدولية .

المناخ: تقع منطقة الدراسة ضمن المناخ القاري، داخل العروض المدارية، وهذا الموقع يشير الى ارتفاع درجات الحرارة في معظم فصول السنة، وتعد من العوامل المهمة في تحديد أنواع الجرائم المرتكبة من خلال تأثيرها على سلوك الانسان، وفيما يأتي عرض أهم العناصر التي لها علاقة بظاهرة الجريمة :

أ. درجات الحرارة : للحرارة أثر في تحديد السلوك الانساني وعلى السلوك الإجرامي عند الأفراد، من الناحية الفسيولوجية للإنسان، والاعتقاد يسود ومنذ زمن بعيد بوجود ارتباط وثيق بين درجة حرارة الجو وبين سلوك الفرد، حيث اثبتت الدراسات بان جرائم الاعتداء على الأشخاص ترتفع نسبتها بشكل ملحوظ في الجو الحار وعموماً خلال فصل الصيف في حين ترتفع جرائم المال في أوقات الشتاء^(١٧). أما في الفصول المعتدلة "الربيع، الخريف"، فقد وجد الباحثون في علم الإجرام أن نسبة الجرائم الأخلاقية، تزيد في الأشهر المعتدلة من السنة أي في الجو المعتدل، ومع هذا فإن هناك بعض الحالات الاستثنائية التي يمكن أن تكون نسبة جرائم الأخلاق في بعض أشهر الصيف أكثر منها من الأشهر الأخرى والتي يقال عنها أنها من ذوات الجو المعتدل^(١٨).

المعدل الشهري لدرجات الحرارة (م) في محافظة بابل للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) .

الاشهر	معدل درجات الحرارة	معدل درجة الحرارة العظمى	معدل درجة الحرارة الصغرى
كانون الثاني	١٠.٥	١٧.١	٥.١
شباط	١٣.٩	٢٠.٨	٨.١
اذار	١٨.٥	٢٦.٤	١١.٧
نيسان	٢٤	٣١.٥	١٦.٨
آيار	٢٩.٧	٣٧.٤	٢٢.١
حزيران	٣٣.٧	٤١.٧	٢٥.٦
تموز	٣٥.٦	٤٤	٢٧.٦
آب	٣٥.٢	٤٤.١	٢٧.٣
أيلول	٣١.٤	٤٠.٢	٢٣.٧
تشرين الاول	٢٥.٦	٣٣.٩	١٩
تشرين الثاني	١٦.٢	٢٥.٣	١٠.٩
كانون الاول	١١.٦	١٨.١	٦.٦
المعدل السنوي	٢٣.٨٢٥	٣١.٧٠٨	١٧.٠٤١

المصدر: بالاعتماد على الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، (٢٠١٧) .

يمكن ملاحظة مسار معدلات درجة الحرارة السنوية لمنطقة الدراسة في الجدول أعلاه (١)، والذي يشير الى أعلى معدل لدرجات الحرارة العظمى المسجلة في الاشهر "حزيران وتموز وآب" أما باقي الاشهر فهي معتدلة نسبياً، ويلاحظ انخفاض في معدل درجات الحرارة إلى حددها الأدنى في الاشهر "كانون الثاني وكانون الاول وشباط". ولذلك فأن من المتوقع وبسبب ارتفاع درجات الحرارة في أشهر الصيف، ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص في منطقة الدراسة، فيما تتراجع نسبتها خلال أشهر الشتاء. أما الجرائم المرتكبة ضد الاموال فيتوقع ارتفاع نسبتها في أشهر الشتاء البارد لطول ساعات الليل، وتسود السكينة في معظم أوقاتها، فيما يتوقع تزايد نسبة أعداد الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والاخلاق في أشهر الربيع والخريف عنها في فصلي الصيف والشتاء .

ب. الرطوبة : تتراوح حدود الرطوبة المريحة للإنسان، بصورة عامة بين (٢٠-٤٦%)، فإذا قلت عن(٢٠ %) يبدأ الإحساس بالعطش المستمر والجفاف الشديد للجلد، وإذا زادت عن (٤٦ %) يبدأ التأثير على قدرة الانسان عن العمل والنشاطات الإنسانية الأخرى، وتصبح عملية التعرق صعبة بسبب تشبع الهواء بالبخار مما يؤدي الى عدم الارتياح^(١٩). ويعتقد بعض الباحثين والعلماء أن

ارتفاع نسبة الرطوبة في الجو يصيب الأفراد بالخمول فتقل نسبة جرائم الاعتداء المتعمد على الأشخاص ولكن تزيد نسبة جرائم القتل والإصابة خطأ^(٢٠). يبين لنا الجدول (٢) تسجل أعلى معدلات للرطوبة لمنطقة الدراسة في الاشهر "كانون الثاني و كانون الاول وشباط" وهي تتوافق مع اشهر الشتاء في حين ان أقل الاشهر رطوبة هي "حزيران وتموز وآب" والمترافقة مع الصيف الشمال، أما باقي الاشهر فتعد نسبة معدلات الرطوبة ملائمة لراحة الانسان في منطقة الدراسة. ولذلك فأن من المتوقع وبسبب ظروف الرطوبة ونسبتها تزايد أعداد الجرائم المرتكبة عمداً في أشهر الصيف، حيث الرطوبة في حدها الأدنى، فيما تراجع أعدادها خلال أشهر الشتاء وتتحول صنفها الى جرائم ترتكب خطأ .

جدول (٢)

المعدل الشهري للرطوبة النسبية في محافظة بابل , للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

الاشهر	المعدل الشهري للرطوبة النسبية %
كانون الثاني	٦٩
شباط	٦٠.٣٦
اذار	٤٨.٢٧
نيسان	٤٣.٤٥
مايس	٣٥
حزيران	٢٩.٠٩
تموز	٢٨.٩٠
آب	٣١.٦٣
أيلول	٣٥.٨١
تشرين الاول	٤٦.٠٩
تشرين الثاني	٦١.٥٤
كانون الاول	٦٦
المعدل السنوي	٤٦.٢٦

المصدر: بالاعتماد على الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، (٢٠١٧).

٣. ٢. الخصائص البشرية:

نظراً لتغير الحوادث الاجرامية من مكان لأخرى، تبعاً لتغير الخصائص البشرية من حيث التوزيع السكاني، وكثافتهم، وقيمهم، واتجاهاتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، حيث تتميز العوامل البشرية بسرعة تغيرها نسبياً، ومن ثم بتغيرها لمجمل النشاطات البشرية المختلفة^(٢١). ويمكن تحديد اهم الخصائص التي تؤثر على موضوع البحث وكما يأتي:

٣. ٢. ١. خصائص السكان :

إن دراسة خصائص السكان موضوع في غاية الأهمية، إذ إن هذه الخصائص تؤثر في تركيز بعض الجرائم في منطقة معينة دون أخرى، مع اختلاف في احجام الجريمة، وتتصف محافظة بابل بخصائص سكانية وكما يأتي :

معدل النمو: بلغ عدد سكان المحافظة لعام ٢٠١٣ (١٩٠٨٢١٤)، وفي عام ٢٠١٧ وصل العدد (٢١٥٦٩٧٢)^(٢٢)، إذ وصلت نسبة الزيادة السكانية لمنطقة الدراسة حسب المعادلة الاحصائية للدائرة السكانية التابعة للأمم المتحدة^(٢٣)، هو (٢.٨٪)، وتضاف الى هذه النسبة من الزيادة الى الاخير عامل الهجرة التي شهدتها المحافظة وتحديداً بعد ٢٠٠٣ بسبب النزوح من المحافظات الساخنة مثل بغداد والموصل الى هذه المحافظة وخاصة مدينة الحلة المتمثلة مركزها؛ بسبب توفر عنصر الأمن في منطقة الدراسة، وكذلك من المحافظات الجاذبة للسكان لوجود المراكز الدينية والمراكز التجارية والصناعية التي توفر العمل مما أدى الى ازدياد حجم سكان المحافظة بشكل مطور. وكل هذه العوامل تعمل مجتمعة على زيادة نسبة الجرائم فيها؛ لوجود علاقة طردية بين عدد الجرائم وعدد السكان .

التوزيع المكاني للسكان: ان دراسة التوزيع السكان تكشف عن العلاقات المكانية للتوزيع مما يحدد العوامل المؤثرة فيه^(٢٤). يتوزع السكان في منطقة الدراسة على الاقضية والنواحي التابع لها، أذ بلغ اعلى عدد لهم في مركز قضاء الحلة بنسبة (٢٨.٣٣٪) من المجل الكلي للمحافظة، ومن ثم تلاها ناحية القاسم (٧.٤٦٪)، ناحية الكفل (٧.١٤٪)، ناحية الاسكندرية (٧.٠٣٪)، ناحية المدحتية (٦.٨٩٪)، ناحية المشروع (٦.٢٩٪)، قضاء المحاويل (٥.٨٨٪)، قضاء المسيب (٥.٧٦٪)، ناحية ابي غرق (٥.٥٨٪)، ناحية سدة الهندية (٤.٥٠٪)، ناحية الشوملي (٤.٤٣٪)، ناحية النيل (٢.٩٨٪)، قضاء الهاشمية (٢.٣٠٪)، ناحية الطليعة (١.٩٤٪)، ناحية الامام (١.٨٣٪)، ناحية جرف النصر (١.٥٨٪) وكما هو مبين في الجدول (٣)، ويمكن القول بأن التوزيع المكاني للسكان لها دور في تحديد نسبة الجريمة وحجمها، إذ تختلف بنية الجريمة ونوعها من منطقة لأخرى حسب اهمية القضاء او الناحية لمنطقة الدراسة، فالمناطق المكشوفة التي تحيط بها الفضاءات والمساحات المفتوحة يتوقع ارتفاع اعداد جرائم التسليب، القتل، عنها عن المدن المغلقة التي يتوقع ارتفاع نسبة جرائم السرقة بسبب تلاصق المدن وتقارب المنازل عن بعضها البعض لسهولة التسلق والقفز والهروب من أسطح المنازل.

جدول (٣)

التوزيع العددي في محافظة بابل عامي (٢٠١٧, ٢٠١٣)

الوحدات الادارية	الكثافة السكانية	
	٢٠١٣	٢٠١٧
لمحافظة بابل	٥٣٤٢٦٢	٦١١٠٨١
مركز قضاء الحلة	١٠٥١٦٢	١٢٠٥١٠
ناحية ابي غرق	١٣٥٩٥٠	١٥٤٠٧٤
ناحية الكفل	١١٣٠٨٢	١٢٦٩١٩
مركز قضاء المحاويل	٣٥٦١٤	٣٩٤٩٥
ناحية الامام	٥٧١٠٧	٦٤٤١٩
ناحية النيل	١٢٣٠٧٢	١٣٥٧١٦
ناحية المشروع	٥٢٣٧٣	١٢٤٣١٧
مركز قضاء المسيب	٤٥٨٠٣	٣٤٢٧٠
ناحية جرف النصر	١٥٢٩٢٦	١٥١٦٥٣
ناحية الاسكندرية	١١٢٣٨٢	٩٧٢٣١
ناحية سدة الهندية	٣٤٠٤٧	٤٩٧٢٦
مركز قضاء الهاشمية	١٥٣٢٨٦	١٦١٠٧٠
ناحية القاسم	٨٤٤٨٧	٩٥٧١٥
ناحية الشوملي	٣٧٧١٠	٤١٩٨١
ناحية الطليعة	١٣٠٩٥٠	١٤٨٧٩٥
ناحية المدحتية	١٩٠٨٢١٤	٢١٥٦٩٧٢
المعدل العام		

المصدر/ بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، الحاسبة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .

التركيب العمري: بينت الدراسات التي أجريت لتحديد تأثير الظاهرة الاجرامية للفئات العمرية منهم ريكليس في دراسة قد أجراها عن المجرمين من كبار السن واستنتج بأن غالبيتهم يتورطون في جرائم الغش والقمار والقتل، أما صغار السن فيتميزون عن جرائم سرقة السيارات والسطو على المنازل^(٢٥). وأجريت دراسات أخرى في بعض البلدان العربية وتوصلت الى أن نسبة تعاطي المخدرات بلغت(٥٢٪) في الفئات العمرية بين (١٦-١٨) سنة ، وهذا يعني أن احتمال التورط بالجريمة يقل مع تقدم العمر^(٢٦). قسمت سكان منطقة الدراسة وحسب ما موضح في الجدول (٤) الى ثلاث مجاميع كبيرة لسهولة المقارنة وتحاشي ذكر الارقام، وهي فئة الاطفال والصبيان (١ - ١٩ سنة) والشباب (٢٠ - ٦٤ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فما فوق). إذ بلغ اعلى نسبة في فئة الاطفال والصبيان (٥٥.٥٦٪)، ومن ثم تلاها فئة الشباب بنسبة (٤١.٧٤٪)، وفئة كبار السن بنسبة(٢.٦٨٪) .

جدول (٤)

التوزيع العددي للفئات العمرية في محافظة بابل عام ٢٠١٧

التباين الزمني للجرائم في محافظة بابل بين عامي (٢٠١٧، ٢٠١٣)

الباحث / حسنين علي محمد

أ.د عبد الزهرة علي الجنابي

الوحدات الادارية لمحافظة بابل	الفئات العمرية		
	١٩-١	٢٠-٦٤	٦٥ فما فوق
مركز قضاء الحلة	٣٣٩٢٤٣	٢٥٥٣٤٩	١٦٤٨٩
ناحية ابي غرق	٦٨٠٦٧	٤٩٥٠٣	٢٩٤١
ناحية الكفل	٨٥٥٢٧	٦٤٣٨٧	٤١٥٩
مركز قضاء المحاويل	٧٠٤٥٤	٥٣٠٣٨	٣٤٢٧
ناحية الامام	٢١٩٢٤	١٦٥٠٥	١٠٦٦
ناحية النيل	٣٥٧٥٩	٢٦٩٢١	١٧٤٠
ناحية المشروع	٧٥٣٣٧	٥٦٧١٤	٣٦٦٣
مركز قضاء المسيب	٦٩٠١٥	٥١٩٤٩	٣٣٥٥
ناحية جرف النصر	١٩٠٢٣	١٤٣٢٠	٩٢٦
ناحية الاسكندرية	٨٤١٨٩	٦٣٣٧٢	٤٠٩٣
ناحية سدة الهندية	٥٣٩٧٥	٤٠٦٣٢	٢٦٤٢
مركز قضاء الهاشمية	٢٧٦٠٦	٢٠٧٦٩	١٣٤٢
ناحية القاسم	٨٩٤١٦	٦٧٣٠٩	٤٣٤٨
ناحية الشوملي	٥٣١٣٢	٣٩٩٩٩	٢٥٨٤
ناحية الطليعة	٢٣٣٠٤	١٧٥٤٣	١١٣٣
ناحية المدحتية	٨٢٥٩٠	٦٢١٨٠	٤٠١٣
المعدل العام	١١٩٨٥٦١	٩٠٠٤٩٠	٥٧٩٢١

المصدر/ بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، الحاسبة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .

التركيب النوعي: يؤثر التركيب النوعي بطريقة مباشرة على عدد المواليد والوفيات والزواج^(٢٧)، والهجرة والتوزيع المهني وفي كثير من الصفات السكانية الأخرى وعند دراسة الهرم السكاني يلجأ كثير من دارسي السكان الى تناول هذا التركيب مع التركيب العمري^(٢٨).

اثبتت الدراسات الحديثة أن نسبة الجرائم لدى النساء تنخفض بشكل كبير، إذ لاحظ العالم البلجيكي كتليه الذي يعد صاحب أول محاولة في العصر الحديث لتحديد نسبة الجريمة لدى النساء، وأن نسبة ما ترتكبه الإناث من الجرائم إلى إجمالي ما يرتكبه الذكور خلال السنة يبلغ (٢١) جريمة لكل (١٠٠٠) جريمة تقع خلال العام؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن المرأة عموماً لا تميل إلى العنف، فهي اضعف من الرجل من الناحية البايولوجية والقوة البدنية، ويمكن القول كذلك بأن نسبة إسهام المرأة في ارتكاب الجريمة تزداد كلما منحت فرصة أكبر في السوق ومخالطتها مع المجتمع^(٢٩). وفي بعض الدول الإسكندنافية تشكل نسبة إجرام المرأة نسبة صغيرة جداً

إلى درجة لا يمكن معها المقارنة مع نسبة إجرام الرجل، أما في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ نسبة الرجال المقبوض عليهم عشرة أمثال المقبوض عليهن من النساء، وفي مصر تبلغ نسبة الجرائم التي تقتربها المرأة (٥٪) من نسبة الجرائم التي يقتربها الرجل (٣٠). وفي محافظة بابل واسوة بما في محافظات العراق تكان تتماثل نسبة الذكور والاناث مع فارق بسيط لا يبدو ذا اثر على تركيب النوعي للسكان وبالتالي فأن تأثيره محدود على عدد ونوع الجرائم ويبقى ضمن الاطر الاعتيادية.

٣. ٢. ٢. التركيب التعليمي :

ان دراسة المستويات التعليمية لها أهمية كبيرة؛ لكونها مؤشراً لمستويات المعيشة ونمط الحياة، ومقياساً لدرجات التطور الثقافي والاجتماعي، وتعد ذات أهمية في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، على وفق الخطط الموضوعية، كما ولها دور في تحديد مستوى الجريمة وأبعادها، وإبراز اثارها مشكلات الأسرة والانحرافات التي تحدث فيها، وزيادة المعرفة لها دوراً فعالاً في تحمل مصاعب الحياة، والخوض في غمارها، وتوسع مداركه وتثير طريقه، وتبعده عن الانحراف والجريمة (٣١). ويرى بعض المختصين ان ارتفاع المستوى التعليمي، يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة، على وفق ان الشخص المتعلم أكثر حرصاً والتزاماً بالقيم الأخلاقية والاجتماعية، لذا فان ارتفاع المستوى التعليمي والوعي الأمني يساهم في الحد من الجريمة ودوافعها (٣٢). بينت الدراسات التي أجريت في الدول العربية بأن نسبة (٩٩٪) من الأحداث الجانحين هم بين سن (١٣-١٨) سنة، وأن أكثر من ثلثهم كانوا منقطعين عن الدراسة وقت ارتكاب الجريمة، ونسبة كبيرة منهم تمتاز بانخفاض المستوى التعليمي والاقتصادي (٣٣)، تمتاز منطقة الدراسة بارتفاع نسب المتعلمين فيها، وهذا ما يمكن قياسه بمستوى الامية والموضح في الجدول (٥)، أذ بلغ اعلى مستوى للأمية في ناحية الطليعة وناحية الكفل وناحية الشوملي، واقل مستوى للأمية في ناحية جرف النصر ومركز قضاء المسيب ومركز قضاء الحلة والهاشمية.

جدول (٥)

التوزيع النسبي للتركيب التعليمي في محافظة بابل لعام ٢٠١٧

الوحدات الادارية لمحافظة بابل	نسبة الامية من ١٠٠	نسبة المتعلمين من ١٠٠
مركز قضاء الحلة	١٢.١	٨٧.٩
ناحية ابي غرق	١٨	٨٢
ناحية الكفل	٢٩	٧١
مركز قضاء المحاويل	١٤.٨	٨٥.٢
ناحية الامام	٢٠.١	٧٩.٩
ناحية النيل	٢٠.٤	٧٩.٦
ناحية المشروع	٢٥	٧٥
مركز قضاء المسيب	١١.٥	٨٨.٥
ناحية جرف النصر	٩.٧	٩٠.٣
ناحية الاسكندرية	١٥	٨٥
ناحية سدة الهندية	١٤.١	٨٥.٩
مركز قضاء الهاشمية	١٢.١	٨٧.٩
ناحية القاسم	٢٠.١	٧٩.٩
ناحية الشوملي	٢٨.١	٧١.٩
ناحية الطليعة	٣٣.٣	٦٦.٧
ناحية المدحتية	٢٠.٧	٧٩.٣

المصدر/ بالاعتماد على وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، الحاسبة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .

٣.٢.٣. الخصائص الاقتصادية:

يعد التركيب الاقتصادي انعكاسا لخصائص السكان الديمغرافية وخاصة الخصوبة والتركيب العمري والنوعي، حيث يبين مدى النشاط الاقتصادي وحجم القوى العاملة فيه^(٣٤). وأن الظروف الاقتصادية لأي مجتمع تقف في مقدمة الدوافع التي وقف عندها المفكرون قديماً وحديثاً عندما درسوا مشكلة الجريمة حيث نجد الكثير من المقولات عند الفلاسفة اليونانيون في العصور القديمة وعنده الفلاسفة العرب في العصور الوسطى وعند الأوربيين في عصر النهضة حينما دخلت العلوم الانسانية مراحلها العلمية وبحثت عن الحقيقة من خلال الاتصال المادي مباشر بالظواهر الاجتماعية وجمعت الدول العربية الاحصائيات التي نالت الظروف الاقتصادية الكم الاكبر في اهتمام الباحثين ويتضح دور الخصائص الاقتصادية بمؤشرات النمو الاقتصادي

للبلاد أو الاقاليم القائم على حركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والتي يؤثرها مستوى الدخل وفي عموم العراق إذ يعتبر الدخل القومي جيداً الا ان طريقة توزيع فيها كثيراً من الاختلاف، فضلاً عن شكل في حركة ونمو الاقتصاد ووجود نسبة عالية من السكان ممن هم دون خط الفقر، وتقدر نسبتهم بحوالي (٢٠٪) من السكان، يمكن ان تمثل هذه الشريحة بيئة صالحة لنمو وتزايد الجريمة وخاصة الجرائم الاقتصادية المتسببة عن فقدان الامل مع ضعف قدرة الدولة على ضبط الامن .

البطالة: ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع سواء كان متقدماً او نامياً^(٣٥). وتعرف بأنها "كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند الأجر السائد، ولكن دون جدوى". اما معدل البطالة فيقصد به "هو عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر (١٥ سنة) فأكثر مقسوماً على عدد السكان النشطين اقتصادياً بعمر (١٥ سنة فاكتر × ١٠٠)، يتم احتساب مؤشرين هما معدل البطالة ومعدل المساهمة في النشاط الاقتصادي، والبطالة هي مشكلة اقتصادية اجتماعية عالمية ذات أبعاد خطيرة جداً، إذ تزايد معدلها عن معدل الطبيعي، وما يزيد خطورتها أن معظم العاطلين عن العمل هم من فئة الشباب حديثي التخرج ممن يواجهون هذه المشكلة، أو الذين لم يسبق لهم العمل من قبل، وهذا يؤثر على حالاتهم النفسية وما يواجهون من احباط تجاه انفسهم والمجتمع، مما يؤدي الى لجوئهم الى الاعمال الغير مشروعة للحصول على المال والمعونة لسد احتياجاتهم الشخصية^(٣٦). وفي منطقة الدراسة نسبة عالية من الشباب يجدون انفسهم قادرين على العمل الا انهم لا يتمكنون منه وخاصة من جيل الشباب والخريجين على وجه الدقة. وهذا الحال يعزز التوجه نحو الجريمة وزيادة عددها وخاصة الجرائم الاقتصادية والتحايل على القانون وجرائم الفساد المالي والغش .

٣. ٢. ٤. الخصائص الاجتماعية:

يتكون النظام الاجتماعي من مجموعة من النسق الاجتماعية هي بمثابة نظام اجتماعي رئيسية يندرج تحت كل نسق أو نظام رئيسي مجموعة من الانظمة الفرعية، مثل (نظام عائلة أو قرية، نظام سياسي، نظام معتقدات، نظام اقتصادي، نظام ديني... الخ)^(٣٧). وأن علماء الاجتماع يهتمون بحوادث الخروج على القانون، أي الجرائم على اختلاف صورها إذ أصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية مستقلة بذاتها من ناحية ومرتبطة بظواهر اجتماعية قائمة في المجتمع من ناحية أخرى، فارتباط الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض تعتمد على بناءها ووظيفتها ويظهر الارتباط بين ظاهرة الجريمة والظواهر الاجتماعية الاخرى في احصاءات مفصلة التي سجل واقعا تسجيلات دورية منتظمة لكل عام، بحيث مكن ذلك التنظير الجنائي الاحصائي^(٣٨).

إن التركيبة الاجتماعية لمنطقة الدراسة تقوم على أساس البناء المذهبي والقبلي والطبقي، بيد أن التركيبة الاساسية تقوم على أساس البناء العشائري الذي طغى في المدة الاخيرة على الحياة الاجتماعية والسياسية وربما يعزى ذلك إلى النزعة الاستقلالية وتماسك مكونات البناء العشائري من ناحية، وإلى رسوخ التقاليد والعادات من ناحية أخرى، ولذلك فأن من المتوقع ارتفاع نسبة جرائم القتل نتيجة للنزعات العشائرية والقبلية بين أفرادها والقبائل الاخرى، وبين القبيلة الواحدة ومثل ذلك ظاهرة (الدكات العشائرية) بسبب الخلافات والنزاعات بين أفراد القبائل، والتي اجرها القانون الصادر من قبل وزارة الداخلية العراقية لعام ٢٠١٨.

التركيب الاثني والعربي: الأثنية أو العرقية هي "فئة من الناس الذين يُعرِّفون بعضهم البعض على أساس أوجه الشبه مثل السلف ، اللغة ، المجتمع ، الثقافة أو الأمة، الدين"، وعادة ما تكون الأثنية حالة موروثية على أساس المجتمع الذي يعيش فيه الفرد . والانتماء إلى المجموعة الأثنية يميل إلى أن يكون محدد بالاشتراك بالتراث

الثقافي، أو السلف، أو أسطورة الأصل، أو التاريخ، أو الوطن، أو اللغة، أو اللهجة، والأنظمة الرمزية مثل الطقوس، الطعام، أسلوب الملابس، والفن^(٣٩). أذ يرى John Stack أن الاثنية هي عبارة عن مجموعة من الافراد الذين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق، والقراية، الدين، اللغة، العادات، الاقليم... الخ، لكنه يعتبر أن الاثنية في كثير من دول العالم برزت بسبب تصاعد المد الاثني القومي في تسعينيات القرن المنصرم^(٤٠).

وللتكوين الاثني والعرقى لها أثر واضح في التأثير على الظاهرة الاجرامية من الناحية الدينية والمذهبية، وخصوصاً بعد أحداث ٢٠٠٣ م التي مرّ بها بلدنا العزيز، ولما شهد العراق ومن ضمنها منطقة الدراسة من تغير في النظام السياسي وضعف الاجهزة الامنية وتدخلات دول الجوار؛ مما أدى الى ظهور نوع جديد من الجرائم إلا وهي الجرائم الارهابية والقتل على الهوية، بسبب الاحداث الطائفية .

٤ . واقع الجريمة في محافظة بابل عامي (٢٠١٧، ٢٠١٣):

تعد منطقة الدراسة من محافظات الفرات الاوسط، التي تأثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة بالأحداث التي مرت بها البلاد في عام ٢٠١٤ والمتتمثلة بتنظيم (داعش) الارهابي، إذ تم اختيار عام (٢٠١٣) ما قبل الأحداث، وعام (٢٠١٧) ما بعدها، للمقارنة وبيان التغير الذي حصل على واقع الجريمة في منطقة الدراسة بشكل عام .

٤. ١. التغير في أعداد الجرائم بين عامي الدراسة: بلغ عدد الجرائم المسجلة في محافظة بابل عام (٢٠١٣)، (٧٨٤٧) جريمة، وعدد الجرائم المسجلة عام (٢٠١٧)، (٩٧٤٠) جريمة، وبواقع (٨١) وصفاً قانونياً^(٤١)، وبملاحظة الفرق في عدد الجرائم المسجلة بين العامين، يتبين ارتفاع عدد الجرائم عام ٢٠١٧ بعدد (١٨٩٣) جريمة أي بنسبة زيادة قدرها (٢٤.١٢٪)^(٤٢)، رغم أن هذه الزيادة غير موزعة بصورة متساوية على انواع الجرائم، بيد أن الاتجاه العام لهذه الظاهرة يعد من الضروريات المهمة لبلورة الأفكار العامة عن اتجاهها ومعرفة العوامل والمحددات التي تساهم في اتخاذ منحى تصاعدياً أو تنازلياً. ومن الأساليب المهمة لقياس ظاهرة الجريمة في المجتمع هو قياس حجم الجريمة بحجم السكان، وهذا يعد من المؤشرات التي تعطي صورة استدلالية واضحة عن مستوى الاستقرار والأمن في المجتمع. حيث تشير البيانات والإحصائيات السكانية الى أن سكان محافظة بابل بلغ عددهم : (١٩٠٨٢١٤) نسمة عام ٢٠١٣، في حين وصل العدد الى: (٢١٥٦٩٧٢) نسمة عام ٢٠١٧^(٤٣)، وبنسبة زيادة قدرها (٢٠.٨٪)^(٤٤)، وهذه مبرر واضح للربط بين نسب زيادة السكان وزيادة الجرائم- يضاف الى ذلك المشاكل التي تواجهها السكان من بطالة وضعف سوق العمل وضيق المساحات السكنية وزيادة الاحتكاك بين المواطنين والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المؤثرة عليها.

وكذلك يمكن ان يلاحظ ان تغيراً يحدث وبصورة مؤكدة في نوع الجرائم وبملاحظة الجدول (٦)، هنالك بعض الجرائم قد انخفض عددها في سنة المقارنة، في حين ارتفعت انواع أخرى، فيما حافظت بعض الجرائم على نفس نسبتها، ويمكن بيان بنية الجرائم في منطقة الدراسة لعامي (٢٠١٧، ٢٠١٣) كما يأتي :

جدول (٦)

التوزيع العددي للجرائم المسجلة في محافظة بابل عامي (٢٠١٣، ٢٠١٧)

ت	الوصف القانوني للجرائم	الجرائم المسجلة لعام (٢٠١٣)	الجرائم المسجلة لعام (٢٠١٧)
١	القتل العمد	٦٩	٥٦
٢	الجرح والضرب والايذاء العمد	١٧٨٢	١٩٨٣
٣	التهديد	٥٥١	٩١٧
٤	السرقه	١٧٤	٢٢٢
٥	الاختيال	٣١٦	٥٢٨
٦	المساس بسير القضاء	٩٧٥	٩٧٢
٧	الاعتداء على الموظفين	٤١٨	٢٨١
٨	جرائم السكر	٢٢٠	٣٢٢
٩	القذف والسب	٤٣٨	٦٥٨
١٠	حمل السلاح	١٠٢	٣٦٠
١١	الاحوال الشخصي	٧١٢	٦٨٨
١٢	القوانين الاخرى	٢٥٠	١٢٠
١٣	قانون المرور	١٠٥٧	٨٣٠
١٤	الاخرى	٦٧	١٠١٩
١٥	باقي الجرائم	٧١٦	٧٨٤
	المجموع العام للجرائم	٧٨٤٧	٩٧٤٠

المصدر/ بالاعتماد على وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة بابل، التسجيل الجنائي، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٨.

ومن الجدول واستعراض نتائج تحليل بنية الجريمة لعامي (٢٠١٣، ٢٠١٧) يمكن استخلاص النتائج

الاتية وموضح بالشكل (١) :

١- انخفاض أعداد جرائم "القتل المتعمد، الشروع بالقتل، القبض على الاشخاص وخطفهم، الشروع بالسرقه، المساس بسير القضاء، الاعتداء على الموظفين، تضليل القضاء، شهادة الزور، اليمين الكاذب، انحال الوظائف والصفات، فك الاختتام وسرقه الاوراق، ايواء المحبوسين، تقليد وتزوير الاختتام، تزيف العملة واوراق النقد، صورة خاصة من التزوير، استعمال المحررات المزورة، استعمال الصحية، احكام المشتركة في التقليد، الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني، تجاوز الموظفين لحدود وظائفهم، الحريق والمفرقات، الجرائم الخاصة بالغرق، الاعتداء على وسائل الاتصال، الامتناع عن الاغاثة، الجرائم التي تمس الاسرة، لعب القمار، اخفاء جثة قتيل، انتهاك حرمة المساكن، خيانة الامانة، اخفاء اشياء مستحصلة من الجريمة، المراهبة، التعدي على حقوق الملكية، قتل

الحيوانات والاضرار بها, مخالفة قانون المهن الطبية, الاحوال الشخصية, اصول المحاكمات الجزائية, القوانين الاخرى, قانون المرور " من سنة الاساس إلى سنة المقارنة .

٢- ارتفاع أعداد جرائم "الضرب المفضي الى الموت, القتل الخطأ, الجرح والضرب والايذاء العمد, التهديد, السرقة, الاحتيال, الاغتصاب واللواط, تزوير المحررات الرسمية, الاخبار الكاذبة, هروب المحبوسين والمقبوض عليهم, تزوير المحررات العادية, الجرائم الماسة بسير القضاء, الجرائم المضرة بالمصلحة العامة, الجرائم التي تمس الشعور الديني, الجرائم التي تمس بالبنوه, جرائم السكر, التحريض على الفسق والفجور, الفعل الفاضح المخل بالحياء, الاجهاض, القذف والسب, الغش في المعاملات التجارية, جرائم التخريب والاتلاف, التداول بالمخدرات, البغاء والسمنة, مخالفة قانون الاقامة, الكمارك والاموال, حمل الاسلحة, المتاجرة بالأسلحة بدون اجازة, الاحوال المدنية, الجوازات, الجمعيات, فحص الرقوق السينمائية" في سنة المقارنة قياساً بسنة الاساس .

٣- تساوت أعداد جرائم "اغتصاب السندات والاموال, نقل الحدود" بين سنة الاساس وسنة المقارنة.

٤- هناك أوصاف قانونية للجرائم لم تسجل في كلتا السنتين وهما "الرشوة, الاختلاس, الاعتداء على سلامة النقل, احكام مشتركة خاصة, انتهاك حرمة الموتى, إفشاء السر, التدخل في حرية المزايدات, تنظيم الحياة الاقتصادية" .

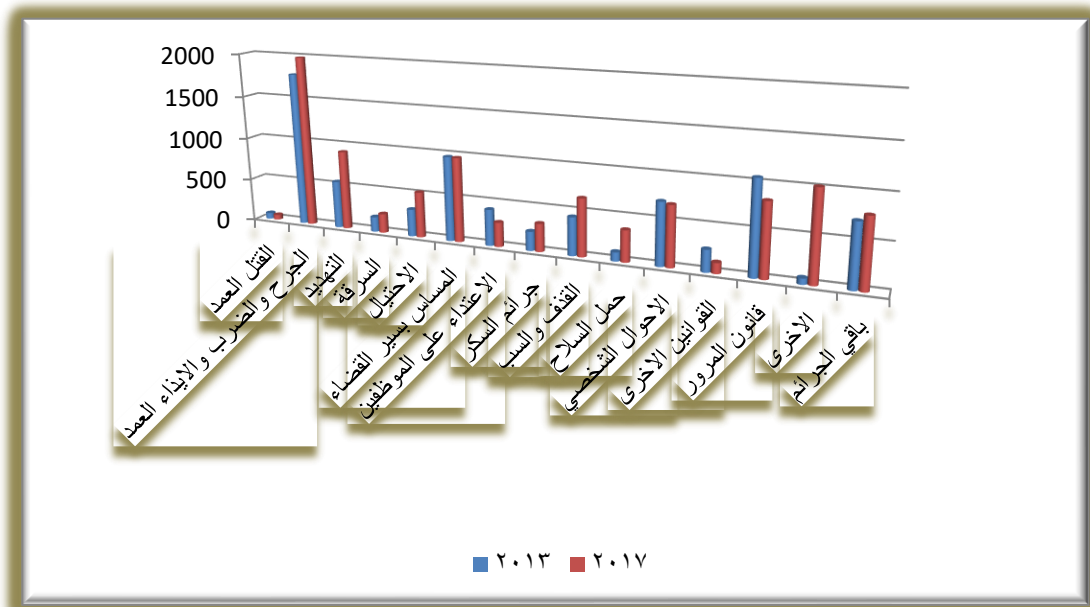
٤. ٢. ٢. التغير في بنية الجريمة: يمكن تحديد بنية الجرائم في المحافظة على النحو الآتي:

٤. ٢. ١. عام ٢٠١٣: حيث تشير تسجيل اعلى نسب للجرائم حسب الوصف القانوني لها لعام ٢٠١٣ هو: الجرح والضرب والايذاء العمد بواقع (٢٢.٧٠%), قانون المرور (١٣.٤٦%), المساس بسير القضاء (١٢.٤٢%), الاحوال الشخصية (٩.٠٧%), التهديد (٧.٠١%), القذف والسب (٥.٥٧%), الاعتداء على الموظفين (٥.٣٢%), الاحتيال (٤.٠٢%), القوانين الاخرى (٣.١٨%), جرائم السكر (٢.٨٠%), السرقة (٢.٢١%), حمل السلاح (١.٢٩%), القتل العمد (٠.٨٧%), الاخرى (٠.٨٥%), ليصبح النسبة الكلية (٩٠.٧٧%) لمجمل جرائم المحافظة كسنة اساس, اما باقي النسبة (٩.٢٣%) فقد توزعت على الاوصاف القانونية الاخر بنسب قليلة ومتقاربة.

٤. ٢. ٢. عام ٢٠١٧: تم تسجيل اعلى نسبة للجرائم حسب الاوصاف القانونية لها هو: الجرح والضرب والايذاء العمد بواقع (٢٠.٣٥%), الاخرى (١٠.٤٦%), المساس بسير القضاء (٩.٩٧%), التهديد (٩.٤١%), قانون المرور (٨.٥٢%), الاحوال الشخصية (٧.٠٦%), القذف والسب (٦.٧٥%), الاحتيال (٥.٤٢%), حمل السلاح (٣.٦٩%), جرائم السكر (٣.٣٠%), الاعتداء على الموظفين (٢.٨٨%), السرقة (٢.٢٧%), القوانين الاخرى (١.٢٣%), القتل العمد (٠.٥٧%), ليصبح النسبة الكلية (٩١.٨٨%) لمجمل جرائم المحافظة كسنة مقارنة, اما باقي النسبة (٨.١٢%) فقد توزعت على الاوصاف القانونية الاخر بنسبٍ متقاربة .

شكل (١)

المقارنة العددية للجرائم في محافظة بابل عامي (٢٠١٧, ٢٠١٣)



المصدر/ بالاعتماد على الجدول (٦) .

وفي الخلاصة يمكن القول بأن الاحداث التي حصلت ما بين سنتي الدراسة في العراق لم تشهد تأثيراً واضحاً على مستوى الجريمة في محافظة بابل، وان عدد الجرائم ونوعها في منطقة الدراسة يضل متوافقاً مع الحالة العامة في البلاد ولا يوجد نمط خاص تتصف به حالة الجريمة في المحافظة تختلف به عن مثيلتها في عموم البلاد.

٥. الاستنتاجات:

أولاً. كان معدل الجريمة في سنة الاساس ٢٠١٣ بواقع (٤.١١) لكل ١٠٠٠ من السكان، الا ان قد وصل الى (٤.٥١) لكل ١٠٠٠ في سنة المقارنة عام ٢٠١٧ ما يمثل زيادة في ارتكاب الجريمة وإن كانت طفيفة .

ثانياً. مثلت الجرائم المخلة بالثقة العامة الزيادة الاكبر بين سنتي الدراسة، إذ ارتفعت عدد الجرائم في سنة المقارنة الى (٦٩١) جريمة، بيد أن تراوحت هذه الجرائم بالارتفاع والانخفاض لمجمل الاوصاف التابعة لها، فقد انخفضت جرائم "المساس بسير القضاء، الاحوال الشخصية، الاعتداء على الموظفين، استعمال المحررات الصحيحة، قانون المرور، القوانين الاخرى"، فيما يقابلها ارتفاع اعداد جرائم "الجوازات، حمل السلاح، الاخرى".

ثالثاً. احتلت الجرائم المرتكبة ضد الحرية والعرض والاخلاق الترتيب الثاني في الزيادة فقد ازداد عددها بمقدار (٧٦٢) جريمة، وتراوحت انواع هذه الجرائم بالارتفاع والانخفاض لمجمل الاوصاف التابعة لها، حيث انخفضت الجرائم " التي تمس الاسرة، انتهاك حرمة المساكن"، فيما قابلها ارتفاع اعداد جرائم " التهديد، القذف والسب، الاخبار الكاذبة، الاغتصاب والواط، جرائم السكر، الفعل الفاضح المخل بالحياء، التحريض على الفسق والفجور، الجرائم المتعلقة بالبنوه" في سنة المقارنة.

رابعاً. وجاءت الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص بالترتيب الثالث، إذ ارتفعت أعدادها بمقدار (١٧٤) جريمة، بيد أن بعضها قد انخفض مثل جرائم "القتل العمد، القتل الخطأ، الشروع بالقتل"، فيما يقابلها ارتفاع اعداد جرائم "الضرب المفضي للموت، الجرح والضرب والايذاء" في سنة المقارنة.

خامساً. اما الجرائم المرتكبة ضد الاموال فقد كان ترتيبها رابعاً في الزيادة, إذ ارتفعت أعداد جرائمها بمقدار (٢٥١) جريمة, بيد أن تراوحت هذه الجرائم بالارتفاع والانخفاض لمجمل الاوصاف التابعة لها, إذ انخفض جريمة خيانة الامانة من سنة الاساس الى سنة المقارنة, فيما يقابلها ارتفاع اعداد جرائم " السرقة, الاحتيال, جرائم التخريب والاتلاف" في سنة المقارنة, في حين تساوت جريمة اغتصاب السندات والاموال في كلى العامين

٦. التوصيات :

أولاً. اعادة النظر في توزيع مراكز الشرطة على الاحياء والمقاطعات التابعة ضمن قاطع اعمالها بما تتناسب مع زيادة حجم السكان, من خلال توجيه اقسام التخطيط والمتابعة, التابعة الى مديريات الفرعية, بعمل دراسة آنية ومستقبلية بما يتلاءم مع حجم المناطق واعداد السكان, وتوفير العناصر الامنية في جميع الاماكن.

ثانياً. التوجيه بدعم الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الجريمة والوقاية منها لاسيما الامكانات المادية والبشرية, لتحقيق أهدافها المناطة بها , نظراً لما تشهده من تقدم وتطور مستمر على مستوى الأجهزة الأمنية من حيث العدد والعدد , مع تكثيف تواجد رجال الأمن في الوحدات الإدارية التابعة لمنطقة الدراسة .

ثالثاً. التوسع في التقنيات الحديثة المتبعة عالمياً لمعالجة الخلل الأمني بأنواعه المختلفة ومنه التوسع في عملية نصب الكامرات في الشوارع والمحلات التجارية, وخاصة بعد توفرها في الاسواق المحلية, وثبوت نجاحها في الكشف عن الكثير من الجرائم.

رابعاً. التأكيد على التعليم الالزامي الذي يمنع أرباب الأسر من حرمان أبنائهم من الالتحاق بالمدارس ومحاسبة المقصرين منهم, لأن للتعليم دور فاعل في الحد من الجريمة والانحراف.

خامساً. توجيه مديريات الرعاية الاجتماعية لتوفير فرص عمل حقيقية لكل قادر عليه وراغب فيه , للحد من مشكلة البطالة, لأن الفرد ضحية للعوز قد يوقعه في أحضان الجريمة .

سادساً. إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة السكن العشوائي من خلال تأهيل تلك المناطق والارتقاء بواقع سكانها الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لما تشكله تلك المناطق من بؤر خطرة لتوليد الجناة.

سابعاً. التوجيه المستمر من خلال وسائل الإعلام الوطنية في تثقيف المواطنين وتوعيتهم لمخاطر الجريمة وانعكاساتها, وإقامة الندوات والمؤتمرات الخاصة لمعالجة الظاهرة من خلال المؤسسات المجتمع المدني من أجل أن ينعم الجميع بجو من الأمن والأمان يطمئن فيه الإنسان على حياته وممتلكاته.

ثامناً. توجيه هيئات النزاهة والرقابة والمفتشين العموميين في مراقبة اعمال الموظفين في اداء واجباتهم بأكمل وجه, وتوعيتهم في الادوار الذي يقومون بها والتي تصب جميعها في خدمة المواطنين .

تاسعاً. التوجيه الجاد من قبل كل اجهزة الدولة العليا التشريعية والتنفيذية الى وضع حلول عاجلة لمشكلة البطالة وخاصة بين الشباب والخريجين منهم على وجه الخصوص بتفعيل الانشطة الاقتصادية في البلاد الحكومية والخاصة .

عاشرأ. البحث عن وسائل للتخفيف عن أعباء المعيشة وانخفاض مستوى الدخل عند شريحة مهمة من السكان ممن هم دون خط الفقر .

٧. الهوامش :

القرآن الكريم

- سورة المطففين , آية ٢٩ .
- سورة المرسلات , آية ٤٦ .
١. باسم عبد العزيز عمر العثمان, حسين عليوي ناصر الزيادي, الجغرافية الاجتماعية, مبادئ وأسس وتطبيقات, عشتار, ص ٢٩١ .
٢. عدلي السمرى, وآخرون, علم اجتماع الجريمة والانحراف, الطبعة الاولى, دار المسيرة للتوزيع والطباعة والنشر, عمان, الاردن, ٢٠١٠, ص ٣٦ .
٣. محمد بن بكر بن عبد القادر الرازي , مختار الصحاح , اخراج دائرة المعاجم , مكتبة لبنان, بيروت, ١٩٨٩ , ص ٨٩ .
٤. أبن منظور , لسان العرب , ج ١٢, دار صادر للطباعة , بيروت , ١٩٩٠ , ص ٩١ .
٥. حسين عليوي ناصر الزيادي, جغرافية الجريمة مبادئ وأسس, ط١, دار الحصاد, سورية, ٢٠١٥, ص ٣٠ .
٦. أنس محمود خلف الجبوري , وأشرف محمود خلف الجبوري , مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العدد ٨ , السنة ٢ , ص ٢٧٩ .
٧. عبد الرحمن محمد مفرح الشهراني , الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية, جامعة نايف للعلوم الامنية , كلية الدراسات العليا , قسم علم الاجتماع , الرياض , ٢٠٠٤ , ص ٢١ .
٨. حسين عليوي ناصر الزيادي , مصدر سابق , ص ٣٧ .
٩. عبد الزهرة علي الجنابي, الجغرافيا العامة, الطبيعية والبشرية, ط١, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٧ , ص ٤٢٧ .
١٠. حسين عليوي ناصر الزيادي, مصدر سابق, ص ٢٠ .
١١. منشورة في العدد (٢١٧) في مجلة حوليات العلوم السياسية الامريكية .
١٢. الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم, مدى إمكانية توظيف مفاهيم جغرافية الجريمة في خدمة أبحاث الجريمة في المنطقة العربية, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, ٢٠٠١م, ص ١٥٠ .
١٣. غني ناصر حسين القريشي , علم الجريمة , الطبعة الاولى , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , ٢٠١١ , ص ١٨ .
١٤. عبد الزهرة علي الجنابي, مصدر سابق , ص ٤٢٨ .
١٥. حسين عليوي ناصر الزيادي , مصدر سابق , ص ١٤٦ .
١٦. عبد الرحمن توفيق أحمد , دروس في علم الإجرام , دار أوائل النشر , عمان , ٢٠٠٦ , ص ١١٣ .
١٧. المصدر نفسه , ص ١١٧-١٢٢ .
١٨. علي صاحب الموسوي وعلي مهدي الدجيلي , تقويم كفاءة التوزيع الجغرافي للمناطق الخضراء في مدينة النجف الاشرف , مجلة البحوث الجغرافية , كلية التربية للبنات , العدد ٦ , ٢٠٠٥, ص ٣٣ .

١٩. رؤوف عبيد ، أصول علمي الإجرامي والعقاب ، ط ٥ ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٥٨.
٢٠. أحمد موسى محمود ، مقدمة في الجغرافية البشرية المعاصرة، المكتب العربي للمعارف، (بدون تاريخ)، ص ١٢٠ .
٢١. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، الحاسبة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .
٢٢. معدل نسبة الزيادة السنوية: $r = \left(\sqrt[t]{\frac{pi}{po}} - 1 \right) \times 100$ ، طه حماد الحديثي، جغرافية السكان، جامعة الموصل، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ص (٢٩٢-٢٩١).
٢٣. عبد الله عطوي، جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص ٤٣.
٢٤. عبد الله حسين الخليفة ، أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث (٢٥٢) الرياض ، ٢٠٠٠، ص ٩٠ .
٢٥. عبد الحليم محمود السيد ، مشكلة المخدرات في الوطن العربي ، ط ١ ، مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٧، ص ٢٦.
٢٦. احمد حمود محيسن السعدي ، التحليل المكاني لتباين تركيب السكان في محافظة القادسية للمدة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩.
٢٧. عبد الرضا مطر عبد الرضا الهاشمي، التحضر في محافظتي القادسية والنجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ٣٧.
٢٨. سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، المركز العربي للدراسات الأمنية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مطابع الشرق الاوسط، الرياض، ١٩٨٦ ، ص ١٩ .
٢٩. محمد صالح ربيع العجيلي، مثلث الرعب العالمي، الجزء الثاني (الجريمة)، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠١٣ ، ص ٥٦.
٣٠. محمد إبراهيم الربدي، العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٣، ص ٩٨.
٣١. عمر السيد رمضان، دروس في علم الاجرام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة (بدون تاريخ) ص ١٥٤.
٣٢. عبد الله ناصر السدخان، قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٥ ، ص ١٧٣ .
٣٣. محمد عبد المجيد حسين يعقوب، العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام الله ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٤.
٣٤. علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان ، ط ١، دار الميسرة ، عمان ، ٢٠١١، ص ٣٥٨ .

٣٥. عبد الرزاق دخیل الله بن حزام، البطالة وعلاقتها بالجريمة في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

٣٦. htos : // www.marefa.org

٣٧. عبود السراج، علم الاجرام ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨١، ص ٢٨٨ .

٣٨. ethnicity Definition of ethnicity in English by Oxford Dictionaries Oxford

Dictionaries | English.

٣٩. John stack and Louis hebrvon , The Ethnic Entanglement and interverntion in

world politics . Preager Green wood , ١٩٩٩ , p١٥.

٤٠. وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة بابل، التسجيل الجنائي، بيانات غير منشورة، (٢٠١٨).

٤١. (السنة الاخيرة - سنة الاساس / سنة الاساس × ١٠٠) .

٤٢. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، شعبة الحاسبة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٨ .

٤٣. معادلة الامم المتحدة $r = (\sqrt{\frac{pi}{po}} - 1) \times 100$ ، طه حماد الحديثي، مصدر سابق، ص ص (٢٩١-٢٩٢) .

الدوائر الرسمية :

- وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خارطة العراق الادارية، بمقياس ١:١٠٠٠٠٠٠، لعام ٢٠١٠.

- الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ .

- وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة بابل، التسجيل الجنائي، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، (٢٠١٨).